بحث محكم | قسم الدراسات الدينية | 21 ماي 2018

# الجهاد في ما بعد تجربة «دار الإسلام» الداعشيّة

## من أجل لاهوت سياسي إسلامي جديد، سروش نموذجاً

سهيل الحبيّب
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

# الجهاد في ما بعد تجربة «دار الإسلام» الداعشيَّة[1]:

## في إمكانات إعادة تأويل الفكرة الجهاديَّة في الإسلام

1- ألقيت هذه الورقة في ندوة: "الجهاد في الإسلام: معترك التأويل والتوظيف"، المنعقدة تونس: 01 - 02 ماي/ مايو 2017، تنسيق: د. بسام الجمل ود. أنس الطريقي. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

**الملخّص:**

تهتمّ هذه الورقة بمستقبل الفكرة الجهاديَّة وبإمكانات إعادة تأويلها في الفكر الإسلامي خلال السنوات والعقود القادمة، منطلقة من فرضيَّة مفادها أنَّ اللحظة الراهنة حبلى بالمتغّيرات التي تجعل من الممكن ألَّا تبقى فكرة الجهاد على دلالاتها ومتخّيلاتها الحاليَّة في الفكر الإسلامي. وأهمّ هذه المتغيّرات التجربة الداعشيَّة التي تكمن أهميتها في أنَّها حوّلت «دار الإسلام» من مجرَّد تصوُّر نظري أو متخيّل إلى متعيّن عملي أو واقع مجسّد، أي حوّلت البديل الجهادي من طوبى إلى تاريخ مسربل بالدماء والوحشيّة. على هذا الأساس تعالج الورقة موضوع مستقبل الفكرة الجهاديّة في الإسلام في ضوء هذا المتغيّر، محاولة الاستدلال على أنَّ المسالك التأويليّة الكلاسيكيّة التي يعتمدها الإسلامي الراهن لا تستطيع أن تفتح أفقاً جديداً لتطوّر فكرة الجهاد في الإسلام، ثمّ محاولة صياغة بعض الأفكار الأوليَّة في ما تسمّيه «فقه الدولة الحديثة»، باعتباره إطاراً موضوعيّاً لحدوث تطوّر مثل هذا.

*******

لا تتعامل هذه الورقة مع الجهاد في الإسلام باعتباره فكرة مجرَّدة، أي مجموعة تصوّرات اعتقاديَّة وأحكام عمليّة خارج السياق التاريخي لمن يعتقدون فيها ويمارسونها، بل تتعامل مع الجهاد من جهة كونه فكراً وممارسة متجلّيين عينيّاً في إيديولوجيا الحركات الإسلاميّة التي تسم نفسها بـ«الجهاديَّة»، وفي أعمالها الدمويّة المتوحّشة. على هذا الأساس، فإنّنا نبحث هنا عن مستقبل الفكرة الجهاديّة وعن إمكانات إعادة تأويلها في الفكر الإسلامي خلال السنوات والعقود القادمة، لا بالاستناد إلى «الحقيقة» المتعالية للجهاد في الإسلام، بل بالاستناد إلى تجلّياته الحركيّة وما انجرَّ عنها من نتائج في السياق الحاضر. ذلك أنّنا نرى أنَّ اللحظة الراهنة حبلى بالمتغّيرات التي من الممكن أن تدفع الفكر الإسلامي نحو تطوّرات وتحوّلات جذريّة قد تطال الكثير من التصوّرات والمتخيّلات الإيديولوجيّة، ومنها فكرة الجهاد التي من الصعب، وفق تقديرنا، أن تبقى على تصوّراتها ودلالاتها ومتخّيلاتها الحاليّة في الفكر الإسلامي.

ومن الناحية المنهجية تمثّل هذه الورقة امتداداً لأخرى كنَّا قد أنجزناها تحت عنوان: «الجهاد ضدّ الوطن: اعتبار البلدان العربيَّة دار حرب في إيديولوجيا الحركات الجهاديَّة».[1] فهذه الورقة الأولى حاولت أن تكون تفسيريّة للواقع العملي الذي أفرزته الفكرة الجهاديَّة عند الحركات التي تؤمن بها وتمارسها على أرض الواقع، استناداً إلى متغيّر متمثّل في أنَّ شطراً من البلدان العربيّة، وتحديداً البلدان التي اندلعت بها ثورات، قد تحوّلت إلى «دار حرب»، لا على مستوى التنظير والتخيّل الإيديولوجيين فحسب، بل على المستوى العملي والواقعي، أي تحوّلت إلى مسارح لعمليّات مسلّحة دامية، يسمّيها منفذّوها جهاداً في سبيل الله وحرباً على الطاغوت، ويسمّيها الآخرون إرهاباً وقتلاً وحشيَّاً.

بيد أنَّ اللافت للانتباه أنَّ متغيّرات اللحظة العربيّة الراهنة لم تفضِ إلى أنَّ متخيّل «دار الحرب»، في الإيديولوجيا الجهاديَّة، قد أصبح واقعاً سوسيولوجيّاً متعيّناً في التاريخ الشاهد، بل إنَّ الشطر الثاني المكمّل لهذا المتخيّل، وهو متخيّل «دار الإسلام» المجسّم لفكرة «الخلافة الإسلاميَّة» أو «الأمَّة الإسلاميَّة»، قد تحوَّل بدوره من طوبى إلى تاريخ. على هذا الأساس ستحاول هذه الورقة أن تستثمر هذا المتغيّر الذي جسّمته، بامتياز، التجربة الداعشيَّة خلال سنتي 2015 و2016 بالخصوص، وذلك من أجل محاولة استشراف بعض ملامح تطوُّرات ممكنة، في المدى المنظور، للفكرة الجهاديّة في الفكر الإسلامي.

---

1- انظر: سهيل الحبيّب، "الجهاد ضدّ الوطن: اعتبار البلدان العربيَّة دار حرب في إيديولوجيا الحركات الجهاديَّة"، **مؤسسة مؤمنون بلا حدود**، على الرابط:

http://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%B6

## «دار الإسلام» في التجربة الداعشيَّة، أو البديل السياسي المجتمعي للحركات الجهاديَّة على أرض الواقع:

تقوم الفكرة والممارسة الجهاديتان الراهنتان على متخيّل يعقد علاقة صميميَّة بين الإسلام، أو التوحيد الإسلامي، باعتباره تحكيماً للشرع الإلهي من جهة، والجهاد باعتباره فريضة من أجل تكريس هذا التوحيد/الحاكميَّة من جهة ثانية، ونقض الفكرة الوطنيّة الحديثة، بما في ذلك فكرة وجود وطن يجمع جزءاً من المسلمين يشتركون في الدولة والأرض والسيادة من جهة ثالثة. العالم في متخيّل الفكرة الجهاديّة، كما تمارسها الحركات الإسلاميّة المقاتلة اليوم، مقسوم إلى نصفين: «دار كفر» و«دار إسلام»، على أساس أنَّ «كلّ أرض تحارب المسلم في عقيدته، وتصدّه عن دينه، وتعطّل عمل شريعته فهي «دار حرب»، ولو كان فيها أهله وعشيرته وقومه وماله وتجارته...، وكلّ أرض تقوم فيها عقيدته وتعمل فيها شريعته، فهي «دار الإسلام»، ولو لم يكن فيها أهل ولا عشيرة ولا قوم ولا تجارة».[2]

ليست «دار الحرب»، في المتخيّل الجهادي، هي وحدها التي تمثّل تصوُّراً واقعيّاً في العصر الراهن، بل إنَّ «دار الإسلام» التي تمثّل «التصوُّر الإسلامي للألوهيَّة»، إنَّما هي كذلك «تصوُّر واقعيٌ إيجابيٌ، وهو يكره ـ بطبيعته ـ أن يتمثّل في مجرَّد تصوُّر ذهني معرفي، لأنَّ هذا يخالف طبيعته وغايته. ويجب أن يتمثّل في أناسي، في تنظيم حيّ، وفي حركة واقعيّة..، وطريقته في التكوّن أن ينمو من خلال الأناسي والتنظيم الحيّ والحركة الواقعيّة، حتى يكتمل نظريّاً، في الوقت نفسه الذي يكتمل فيه واقعيّاً».[3]

كان لا بدَّ أن ننتظر أكثر من نصف قرن على تنظيرات سيد قطب للفكرة الجهاديّة، بمحتواها المتعيّن هذا، حتى تتجسَّم عمليّاً صورة من صور «الاكتمال الواقعي» لنموذجها الكياني السياسي والاجتماعي المسمَّى «دار الإسلام»، أي «الدار التي تسيطر عليها عقيدته وتحكم فيها شريعة الله وحده».[4] فإذا تأمَّلنا مليّاً في تجربة «دولة الإسلام في العراق والشام» (داعش) وجدناها تتوفّر على الكثير من العناصر النموذجيّة لبديل دار الإسلام، كما تخيّلتها إيديولوجيا الحركات الجهاديّة الإسلاميّة المعاصرة. لقد سيطر الكيان الداعشي، في أوج امتداده وقوَّته، على نصف مساحة العراق ونصف مساحة سورية معاً. وهو بذلك قد اتخذ حجماً جغرافيّاً هامّاً بالمقاييس الجغراستراتيجيَّة لعصرنا (حوالي مساحة بريطانيا). ولكنَّ الأهمّ من الحجم المادي للمساحة الجغرافيّة التي نجحت داعش في إخضاعها لحكمها بالكامل هو كونها قد تجاوزت، لا رمزيّاً فقط، بل عمليّاً أيضاً، النظام الدولتي العربي الحديث (ما يُسمَّى حدود «سايكس بيكو») الذي يمثّل مناط الاستهداف والإلغاء بالنسبة إلى مشروع الحركات الجهاديَّة الراهنة.

---

2ـ سيّد قطب، **معالم في الطريق** (القاهرة: دار الشروق، د.ت)، ص 159.

3ـ المرجع نفسه، ص 46.

4ـ المرجع نفسه، ص 157.

حينما أعلنت دولة الإسلام في العراق والشام الخلافة في رمضان 1435هـ / يونيو 2014م، كان من الواضح أنَّها كانت تهدف إلى استكمال البناء النموذجي لدار الإسلام بحسب المواصفات المثاليَّة في ما يُسمّى، منذ القديم، بـ«فقه السياسة الشرعيّة»، في ضرب من المحاكاة لتجربة «الجيل القرآني الفريد» (جيل الصحابة) على حدّ تعبير سيّد قطب. فالخليفة «إبراهيم بن عواد بن إبراهيم البدري» اتخذ له اسم «أبا بكر البغدادي الحسيني القرشي»، جامعاً بين كنية أوَّل الخلفاء الراشدين (أبو بكر الصديق) والانتساب إلى حفيد الرسول (الحسين بن علي)، والنسب القرشي الذي يراه المتكلّمون والفقهاء السنَّة القدامى شرطاً أساسيّاً من شروط تولّي الخلافة، اعتماداً على حديث: «الأئمة من قريش».[5]

بدا من الواضح حرص الدولة الإسلاميَّة في العراق والشام على أن تظهر نفسها في صورة الدولة التي تعيد إنتاج تجربة الدولة النبويَّة والخلافة الراشدة وتحاكيها «حذو النعل بالنعل». فأراضي داعش مثلما يصفها «الخليفة» أبو بكر بغدادي، تماماً كمدينة الرسول، «تآخى فيها الأعجمي والعربي، والأبيض والأسود، والشرقي والغربي (...) ألّف الله بين قلوبهم وأصبحوا بنعمة الله إخواناً متحابين». على هذا النحو تتخذ التجربة الداعشيَّة صورة «دار الهجرة» و«دار الإسلام». والبغدادي يخاطب المسلمين، قائلاً: «فيا أيّها المسلمون في كلّ مكان، من استطاع الهجرة إلى الدولة الإسلاميَّة فليهاجر، فإنَّ الهجرة إلى دار الإسلام واجبة».[6] ومن ناحية بنية السلطة السياسيَّة حاولت داعش أن تقلّد نموذج الخلافة بأركانه التي حدّدها فقه السياسة الشرعيَّة. فإلى جانب الخليفة ثمَّة مجلس الشورى أو المجلس الشرعي الذي «يتولّى تقديم النصح للخليفة ويشرف على شؤون الدولة، ويتألف من قرابة 12 عضواً يختارهم البغدادي ويقودهم أبو أركان العامري».[7]

نستفيد من المعلومات والتقارير الإخباريَّة التي تصلنا بشأن مجرى الحياة السياسيّة والاجتماعيّة اليوميّة في «داعش» أنَّنا تجاه تجربة حاولت أن تكرّس عمليّاً وظيفة «الإمامة» أو «الخلافة»، أي السلطة السياسيَّة في الإسلام كما تخيّلها فقه السياسة الشرعيّة، من حيث هي «موضوعة لخلافة النبوَّة في حراسة الدين وسياسة الدنيا».[8] والخلافة، مُعرَّفة على هذا النحو، هي، من الناحية الوظيفيّة العمليّة، «حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخرويّة والدنيويّة الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة».[9] هذا المفهوم للخلافة يتبنّاه «الخليفة» البغدادي بالصيغة التي أعاد

---

5- لاحظ هنا أنَّ زعيم داعش يتميّز بهذه الخصلة القرشيَّة عن الملا عمر الذي بايعه تنظيم "القاعدة" أميراً للمؤمنين.

6- من خطبة الجمعة لأبي بكر البغدادي بالموصل نقلاً عن: عبد الباري عطوان، **الدولة الإسلاميَّة الجذور، التوحّش، المستقبل ط3** (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص 57.

7- المرجع نفسه، ص 37.

8- أبو الحسن الماوردي، **كتاب الأحكام السلطانيَّة** (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص 5.

9- عبد الرحمن بن خلدون، **المقدّمة** (بيروت: دار الجيل، د.ت) ص 211.

بها إنتاجه سيّد قطب، أي بصيغة مفهوم «الحاكميَّة»، يقول البغدادي: «أيُّها الناس، إنَّ دين الله تبارك وتعالى لا يُقام (...) إلا بتحكيم شرع الله والتحاكم إليه وإقامة الحدود، ولا يكون ذلك إلا ببأس وسلطان».[10]

وقد ترجمت داعش عمليّاً هذه الحاكميّة، أو هذه الوظيفة العمليّة للخلافة، في المهام العمليّة التي أنيطت بالمجلس الشرعي، فهو «يتعامل مع الشؤون القضائيّة لـ«الدولة»، ويقيم نظام المحاكم، ويعيّن القضاة، ويتولّى توضيح الرأي الشرعي (الفتوى) في مسألة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القرآن».[11] وبهذا يضمن المجلس الشرعي «نقاء» الدين في داخل أراضي الدولة من خلال سيطرته على المساجد، مثلاً، وقيامه بنشر الملصقات في الشوارع، والتي تقدّم المواعيد الدقيقة لأداء الصلوات الخمس يوميّاً، ونشر آيات قرآنيَّة تحضّ النساء على ارتداء الزي الشرعي. وتخضع الشرطة الدينيَّة للمجلس الشرعي، وتعمل على ارتداء الزي الإسلامي الصحيح».[12]

ليس تطبيق هذه «السياسة الشرعيَّة» في دار الإسلام، وعلى هذا النحو، مفصولاً عن ممارسة الجهاد الذي هو الآخر «سياسة شرعيَّة»، ولكن مطبّقة في دار الحرب. ويشير ابن خلدون، بوضوح، إلى هذا الترابط البنيوي والصميمي بين الجهاد باعتباره «سياسة خارجيَّة» (بلغتنا المعاصرة) وحمل «الكافة على مقتضى النظر الشرعي» بوصفه «سياسة داخليَّة»، وذلك في قوله: «والملة الإسلاميّة لمَّا كان فيها الجهاد مشروعاً لعموم الدعوة وحمل الكافّة على دين الإسلام طوعاً أو كرهاً، اتخذت فيها الخلافة والملك لتوجّه الشوكة من القائمين بها إليهما معاً».[13]

وفي العصر الحديث نجد من ينزع، بشكل صريح ومباشر، إلى أن يوصّف فقه الجهاد، بكلّ مكوّناته، من حيث كونه يمثّل فقه «السياسة الدوليَّة» في الإسلام، معتبراً «أنَّ أحكام الفقه الدولي من أبرز أحكام الشريعة الإسلاميّة، وأهمّ أجزاء الفقه الدولي الإسلامي ما تعلّق بتمييز الدور بعضها عن بعض، ومعرفة علاقة الإسلام بالملل والنحل، سواء ما تعلّق بموقف الإسلام من مخالفيه بالاعتقاد، أو ما يتعلّق بموقف الإسلام من الدور التي هي خارجة عن سيادته وسلطانه (...)، ومن هذه الأحكام، الأحكام الخاصّة بالجهاد والمغانم والخمس والفيء وما حازه الكفّار من أموال المسلمين والأسرى، والأمان، والجزية، والذمَّة، وأحكام المسلمين بدار الكفر، وأحكام المستأمنين بدار الإسلام».[14]

---

10- نقلاً عن: عبد الباري عطوان، ص 59.

11- المرجع نفسه، ص 37.

12- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

13- ابن خلدون، ص 255.

14- عابد بن محمَّد السفياني، **دار الإسلام ودار الحرب وأصل العلاقة بينهما** (بحث لنيل درجة التخصّص الأولى من كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، جامعة الملك عبد العزيز 1401 هـ). نقلاً عن: إسماعيل الشطّي، **الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة** (بيروت: منشورات ضفاف، 2013)، ص 68.

وعلى هذا النحو، نقدّر أنَّه من الحريّ بنا ألَّا نفكّر في إمكانات تطوّر الفكرة الجهاديّة في الإسلام وإمكانيّة إعادة تأويلها بدون أن نستحضر أنَّه من الصعب أن نفصل، بنيويّاً، بين متخيّل فقه الجهاد، من حيث هو فريضة وواجب ومتخيّل فقه «حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي»، ومتخيّل فقه «السياسة الدوليَّة الإسلاميَّة» الذي يتغذّى من المتصوّر السياسي الاجتماعي الإمبراطوري الديني الذي هيمن قبل بروز الدولة الحديثة والنظام الدولتي الحديث.

## ماذا يعني أن تتحوَّل «دار الإسلام» من متخيّل إلى تاريخ شاهد؟

مع التجربة الداعشيَّة، لم يعد البديل الجهادي «دار الإسلام» متخيّلاً ذهنيّاً، بل أصبح واقعاً عيانيّاً وتاريخاً شاهداً ومشهوداً عبر مئات الأشرطة المرئيّة (الفيديوهات) التي تبنّتها الأجنحة الإعلاميّة لداعش، وتنشرها بكثافة المواقع الإلكترونيّة المناصرة لها والمتعاطفة معها. وفضل هذه الأشرطة أنَّها نقلت صورة حيّة عن نتائج سياسة «حمل الكافّة على مقتضى النظر الشرعي» بلغة الفقه القديم، أو سياسة «تحكيم شرع الله والتحاكم إليه وإقامة الحدود» بلغة الفكر الجهادي الإسلامي المعاصر: تعزير وقطع يدّ السارق ورجم الزاني والزانية، وقطع رؤوس «الكفّار» و«المرتدّين»، بأساليب بالغة الدمويّة والتوحّش،[15] فضلاً عن السبّي والأسر وبيع «الجواري» و«الغلمان» في «أسواق النخاسة».

ماذا يعني أن يتحوّل البديل الجهادي من تصوّر إلى واقع، أو من متخيّل إلى تاريخ شاهد على هذا النحو الدموي الفظيع؟ نقدّر أنَّنا تجاه متغيّر يمكن أن يعيد طرح إشكاليّة الجهاد ودلالته في الفكر الإسلامي على نحو مغاير، ذلك أنَّ مناط الجدال لن يكون من الآن فصاعداً، حسب تصوّرنا، كامناً في شرعيّة هذا الضرب من الجهاد الذي تمارسه داعش و«أخواتها» على أرض الواقع، ولا في شرعيّة هذا البديل المجتمعي والسياسي الذي كرّسته على أرض الواقع العملي. ذلك أنَّ نتائج التجربة العمليّة، الداعشيّة بالخصوص، قد نالت، إلى حدّ بعيد جدّاً، من الجاذبيّة التي كانت تتمتع بها الفكرة الجهاديّة عند الحركات الإسلاميّة، حينما كان بديلاها المجتمعي السياسي متخيّلاً ذهنيّاً، لا تاريخاً واقعاً.

على هذا النحو، نعتقد أنّ الفكر الإسلامي لن يكون في حاجة مستقبلاً إلى مناقشة شرعيّة جهاد الحركات الإسلاميّة الراهنة من جهة أنّها ممارسة عمليّة مدمّرة للمجتمعات العربيّة، وشرعيّة بديل الخلافة/ دار الإسلام أو الأمَّة الإسلاميّة من حيث هي ممارسة داعشيّة أصبحت متعيّنة في انتظام سياسي واجتماعي

15- يكشف فيلم «لهيب الحرب» الذي أنتجته داعش عن صور غاية في البشاعة، إذ «تضمّن رؤوساً مقطوعة جرى غرسها في قمم قضبان حديدية تشكل سوراً لأحد المنازل، وأعمال تدمير ونسف لمساجد تضمّ أضرحة وقبور ومقامات لبعض الصالحين المسلمين، باعتبارها تتنافى مع السلفيّة الإسلاميّة المتشدّدة، وأعمال صلب، وجلد نساء سافرات، ورجم أخريات زانيات». عطوان، ص 241.

ملموس. الإشكال أصبح، وسيكون في المستقبل، كامناً على وجه التدقيق في كيفيَّة فكّ هذا النموذج الجهادي وهذا النموذج المجتمعي السياسي عن «حقيقة» الإسلام، أي كيفيّة إبطال انتسابهما إليه أو تمثيليتهما له.

## بين منطق المفارقة ومنطق الوسطيَّة والاعتدال: حدود المفاهيم «الفضفاضة» في أن تكون أفقاً بديلاً:

في سياق هيمنة إشكاليَّة «تبرئة» الإسلام من النموذج الجهادي الداعشي وبديله السياسي المجتمعي، نرى الفكر الإسلامي السنّي يستعيد، بقوَّة، اليوم مسالك تأويليّة كلاسيكيّة في محاولة للتفصّي من الصورة الدمويّة المفجعة التي آل إليها العمل الجهادي والبديل الجهادي (الخلافة/ دار الإسلام) في التجربة الداعشيّة الراهنة. وإذ نوصّف هذه المسالك بـ«الكلاسيكيّة»، فذلك لأنَّ الفكر الإسلامي قد دأب على اتباعها منذ عصر النهضة على الأقل. ذلك أنَّ الملاحظ يمكن أن يقف اليوم، بيسر، على الاستعادة القويّة للمسلك التأويلي القائم على فكرة المفارقة بين الإسلام والمسلمين، وهو المسلك الذي اجترحه روّاد الإصلاح الأوائل في القرن التاسع عشر الذين أفاقوا على صدمة «تخلّف الأنا وتقدّم الآخر». فكانت نظريتهم الشهيرة التي اختزلتها ـومازالت تختزلهاـ القولة الشهيرة للإمام محمَّد عبده: «رأيت في أوروبا إسلاماً بلا مسلمين، ورأيت في بلدنا مسلمين بلا إسلام». منذ ذلك العصر والفكر الإسلامي، أو بالأحرى قطاع واسع منه، يعيد إنتاج فكرة المفارقة هذه بمضامين مختلفة: تخلف المسلمين وجهلهم يفارق الإسلام باعتباره دين التقدّم والعلم، سيادة الظلم والحيف والاستبداد عند المسلمين يفارق الإسلام باعتباره دين العدل والعدالة الاجتماعيَّة والشورى....إلخ.

إنَّ «الرأي العام الإسلامي» -إذا ما جاز لنا استخدام هذا التعبير- مهيّأ، منذ عصر النهضة إلى اليوم، لتقبّل هذا التأويل المستند إلى فكرة المفارقة. لذلك ليس من العسير أن يتقبّل خطاباً بات واسع الرواج اليوم، من قبيل: «الإسلام ليس داعش، وداعش ليست من الإسلام بشيء، وإنّما هي من فكر الخوارج... والصراعات السياسيّة داخل الإسلام عبر التاريخ وما نجم عنها من قتل ودماء لا يجوز أن نُرجِعها للإسلام وإنّما للسياسة والزعامة! بل لو احتكم الجميع للإسلام ومعاني الإسلام بشكل أمين وصادق لما كان حصل ما حصل».[16]

بالتداخل مع هذا المسلك التأويلي القائم على منطق المفارقة، يستعيده بقوة اليوم جمع كبير من علماء الإسلام، المسلك التأويلي الشهير الذي يقوم على ثنائيّة التطرّف والوسطيّة أو الغلو والاعتدال أو التعصّب والتسامح. وهو مسلك معروف في الفكر الإسلامي، منذ القديم، ولكنّ المحدثين والمعاصرين من فقهاء الإسلام ومفكريه «المستنيرين» كانوا أكثر ارتياداً له في معارضة أفكار وممارسات تنتسب إلى الإسلام، على أساس

16- عبد الحميد سلوم، "لا تخلطوا بين داعش والإسلام، ولا بين الإسلام والسياسة وتخدموا كارهيُ الإسلام" .. مستخرجة بتاريخ 2017/4/7 عبر الرابط:

http://syria-news.com/dayin/mosah/printpage.php?id=11402

أنَّ هذه الأفكار والممارسات تمثّلان غلوّاً وتطرُّفاً في فهم الإسلام وتطبيقه تأباهما طبيعته الوسطيّة المعتدلة والمتسامحة. إنَّ مفردات التطرُّف والغلو والتعصُّب شائعة بكثرة اليوم في مواجهة الإيديولوجيا الجهاديّة ونتائجها المدمّرة. فليس أسهل اليوم من صياغة خطاب من قبيل: «الغلو فى الدين كما تقدّمه (داعش) يخالف صحيح الإسلام»، وذلك باعتبار أنَّ «داعش تستمدُّ روحها العدوانيّة من فتاوى دينيّة متطرّفة وشاذة تعود إلى شيوخ متطرفين في العديد من بلادنا العربيّة والإسلاميّة، ولكنَّ علماء الإسلام الثقاة، والأزهر الشريف يرفضونها كما نرى، ولعلّ هذه المواجهة على صعيد الفكر والفقه المستنير هي السبيل الصحيح لوأد داعش وأخواتها».[17]

ولكن كيف تبدو الفكرة الجهاديّة ويبدو مستقبلها ضمن أفق منطق المفارقة ومنطق ثنائيّة الاعتدال والغلو أو الوسطيّة والتطرّف أو التسامح والتعصّب؟

في شأن المسلك التأويلي الأوّل، مسلك خطاب المفارقة الذي يستبطنه الفكر الإسلامي منذ عصر النهضة، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال إنكار أهميّة الدور الذي يلعبه من ناحية السيكولوجيا الجماعيّة للغالبيّة الغالبة من المسلمين، وهو دور ينعكس بصورة مباشرة في المستوى العملي البراغماتي. إذ لا يمكن أن ننكر اليوم قيمة متخيّل المفارقة من حيث كونه يدفع أغلب المسلمين إلى التفصّي من إرهاب الجهاد الداعشي باسم أنَّ الإسلام دين سلام وليس دين إرهاب، وإلى استنكار فظاعات ممارسات «دولة الخلافة» باسم أنَّ شريعة الإسلام هي عدل ورحمة وتسامح ...إلخ، لا جور وقسوة وتعصُّب...إلخ. والتجربة تثبت أنَّ غالبيَّة المسلمين لا يبحثون عن حقيقة «الأدلة الشرعيّة» ولا عن حقيقة الممارسات التاريخيّة للجهاد في الإسلام زمن الرسول والصحابة.

لكن، في مقابل هذا، تؤكّد تجربة الفكر العربي والإسلامي منذ عصر النهضة إلى اليوم كذلك أنَّ منطق المفارقة بقدر ما لعب دوراً سيكولوجيّاً وبراغماتيّاً إيجابيّاً، فإنَّه لعب دوراً تسكينيّاً سلبيّاً على المستوى الفكري. فمنطق المفارقة أعاق، وما يزال يعيق، هذا الفكر عن مجابهة أسئلة الدور المتعيّن الذي لعبته الأفكار والتصوُّرات والمتخيّلات الإسلاميَّة في صناعة الوضع المفارق عينه، فمنطق المفارقة يطبّع وضع المفارقة، أي يجعله طبيعيّاً، في الأذهان، لأنَّه يصوّر كلّ الأمور السيئة التي تتبدّى في حياة المسلمين على أنَّها نتيجة طبيعيَّة ومنطقيَّة لتطبيق مبادئ وتصوُّرات مخالفة للإسلام أو خارجة عنه أو محرّفة له أو مشوّهة ...إلخ. وإذا ترجمنا هذه الصياغة العامّة إلى صياغة مخصوصة بسياق الحال، نقول إنَّه من الطبيعي أن ترتكب داعش وأخواتها جميع تلك الفظاعات والأعمال الوحشيّة، لأنَّها فهمت الجهاد في الإسلام فهماً محرّفاً

17- رفعت السيد أحمد، "الحلقة الثالثة، داعش والتكفير: الرؤية الإسلاميّة الصحيحة لرفض غلو داعش"، مستخرجة بتاريخ 2017/4/10 عبر الرابط:

http://elbadil.com/2014/11/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9

وطبقت الشريعة تطبيقاً مشوّهاً وابتعدت عن «روح الإسلام» و«حقيقة الإسلام» ... إلخ. إنَّ الفكر الإسلامي يستهل اليوم اعتماد منطق المفارقة دون شعور بخطورته.[18] ذلك أنَّ الحركات الجهاديَّة اليوم، مثل كلّ الحركات والجماعات التي تبدو أفعالها مسيئة للإسلام والمسلمين، إنَّما هي تستند إلى الفكرة نفسها التي يستند إليها منطق المفارقة ويبقيها حيّة في وعي المسلمين ولا وعيهم، فكرة وجود «حقيقة» متعالية عن التاريخ وتحوُّلاته لتعاليم الإسلام في السياسة والمجتمع ولشريعته في تنظيم حياة الناس. فطالما أنَّ الجدال يبقى حول مفاهيم مطلقة وفضفاضة غير متعيّنة في نماذج مجتمعيّة وسياسيّة متجسّمة تاريخاً، مثل «حقيقة الإسلام» و«روح الإسلام» و«مقاصد الإسلام»، فإنَّ المتخيّلات الطوباويّة، من قبيل «الجهاد» وبديل «الخلافة»، تبقى قادرة على أن تستقطب جزءاً من المسلمين، وخاصّة الشباب منهم.

والأمر لا يختلف كثيراً، في تقديرنا، بالنسبة إلى المسلك الثاني المبني على ثنائيّة التطرُّف والاعتدال أو الغلوّ والوسطيّة. ذلك أنَّ تجربة الواقع، وتجربة الفكر، تثبتان محدوديّة هذا الأفق التأويلي في مواجهة مضامين الفكرة الجهاديّة عند الحركات الإسلاميّة التي عادة توسم بـ«المتطرّفة» و«المغالية»، لأنَّها تنافي المنهج «الوسطي» والمسلك «المعتدل» في فهم الإسلام. لأنَّ هذا الأفق قائم كذلك على مفاهيم فضفاضة وزئبقيّة ومائعة الحدود. وهذا أمر يمكن استكشافه بسهولة حينما نفحص نماذج من نقد «المعتدلين» و«الوسطيين» لـ«تطرُّف» داعش وأتباعها. فنقرأ عند البعض في أسلوب حماسي: «لقد تعاظمت إساءات هؤلاء المتطرّفين للدعوة، وجنوا على قضايا الأمَّة، وشوّهوا الجهاد، وهو ذروة سنام الإسلام». وحينما نتأمّل فحوى «نقد» هذا الخطاب «المعتدل» لـ«تطرُّف» داعش نرى من ضمن عناصره اعتراضاً على «حرق الأسرى»، بحجة أنَّه «ما حرق صلى الله عليه وسلم أسيراً، بل هديه كما قال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ في **زاد المعاد**: (ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الأسرى أنَّه قتل بعضهم، ومنَّ على بعضهم، وفادى بعضهم بمال، وبعضهم بأسرى من المسلمين، واسترقَّ بعضهم ....)... ومن أجاز القتل من الفقهاء لم يجز الحرق ولا التعذيب ولا التشفّي».[19]

طبعاً لم نورد هذا المثال باعتباره نموذجاً لمضمون الخطاب الإسلامي «المعتدل» المواجه للخطاب الجهادي «المتطرّف»، ذلك أنَّ الكثير من الخطابات التي تقدّم نفسها باعتبارها خطابات «معتدلة»، بل نكاد نقول غالبيتها، هي ذات مضامين مناهضة، حقيقة، لدمويّة الفعل الجهادي ووحشيّة «السياسة الشرعيّة» (حمل الكافّة على مقتضى النظر الشرعي) كما مورست في كيان الخلافة/ دار الإسلام الداعشي. ما أردناه

18- إذا ما صحّ أنّنا تجاه شكل من أشكال التنويع على مفارقة الشيخ محمَّد عبده، فلا بدَّ أن نأخذ في اعتبارنا قول عبد الله العروي: "سرّ مفارقة عبده، واستمرار وجودها كمسألة مطروحة علينا إلى يومنا هذا، يكمن في عدم الاعتراف بخطورتها". عبد الله العروي، **مفهوم العقل** (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص 63.

19- حمزة بن فايع الفتحي، "داعش وتشويه الإسلام"، مستخرجة بتاريخ 2017/4/7 عبر الرابط:

http://www.saaid.net/Doat/hamza/15.htm

من إيراد هذا المثال هو بيان زئبقيّة مفاهيم الغلو والتطرّف من جهة والاعتدال والوسطيّة من جهة ثانية، حيث إنَّ قتل الأسير بغير الحرق أو استرقاقه يمكن أن يكون موقفاً «معتدلاً» في مواجه موقف «متطرّف» يحرق الأسرى وينكّل بجسدهم. ومرَّة أخرى لا نملك إلا أن نلاحظ أنَّ مجادلة الفكرة الجهاديّة بمعزل عن النموذج المجتمعي المنشود لا يمكن إلا أن يضاعف من زئبقيّة هذه المفاهيم وانسيابيتها ومن صعوبة وضع حدود واضحة بين منطقة «الاعتدال» و«التوسّط» ومجالات «الغلوّ» و«التطرّف»، وهي كلها عوامل تجعل إمكانات تطوُّر الفكرة الجهاديّة في هذا الأفق محدودة.

## الجدل حول أدلة الجهاد في أفق الفقه الإسلامي الكلاسيكي: الأفق التاريخي المسدود لبديل «فقه الطاعة»:

بالتوازي مع العودة القويّة لمنطق المفارقة ولمنطق ثنائيّات الغلو والاعتدال، أو التطرّف والوسطيّة، أو التعصّب والتسامح، عاد، بقوّة، في الفترة الأخيرة الجدل الفقهي حول أدلة الجهاد القتالي التي تعتمدها الحركات الجهاديّة من النصوص الإسلاميّة (القرآن والسنَّة) ومن سيرة الرسول وصحابته. وفي هذا الإطار نلحظ اليوم اهتماماً بمناقشة تأويل المفسّرين والفقهاء القدامى للآيات التي تشرّع الجهاد، وهو التفسير عينه الذي تعتمده الحركات الجهاديّة اليوم. وتحتل ما تُعرف بـ«آية السيف» صدارة الجدالات التأويليّة التي يخوضها جمع من علماء الإسلام المواجهين لفكر هذه الحركات. ونشهد اليوم انتشاراً واسعاً لخطابات، مثل: «أمّا صدر سورة التوبة التي يحلو للبعض تسميتها بـ«آية السيف» فهذا خيال ووهم ... سورة التوبة نزلت ليست على العموم والإطلاق، إنّما كانت لطائفة من العرب الوثنيين الذين ارتبطوا بعهود ومواثيق مع الرسول، فخيّروا بين اعتناق الإسلام اختياراً وليس كرهاً، أو أنَّهم لا يقيمون فى مكَّة، لخصوصيّة مكَّة في أنَّها عاصمة إسلاميّة».[20] وفي السياق ذاته عادت بقوَّة كذلك نزعة مراجعة حجيّة الأحاديث باعتبارها مصدراً لتشريع «الجهاد الدائم»، من منطلق أنَّ «جميع الأحاديث التي بين أيدينا هي أحاديث آحاد فنحن نضع ضوابط صارمة قبل أن نحوّلها تشريعاً قطعيّاً عن ربّ العباد».[21] وهذا مسلك تأويلي آخر يعرف انتشاراً واسعاً في الفكر الإسلامي المواجه للظاهرة الجهاديّة اليوم، وهو يمثّل امتداداً وتطويراً لمحاولات قام بها بعض رموز الفكر الإسلامي «المعتدل» خلال العقود والسنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورات العربيّة سنة 2011، مثل يوسف القرضاوي وجمال البنّا.

ولعلنا في حاجة، في هذا السياق بالذات، إلى وقفة أكثر طولاً مع هذا المسلك التأويلي. ونقدّر أنَّ التوقّف عند تجربة القرضاوي والتحوُّلات الدراماتيكيّة التي شهدتها مضامين فقه الجهاد عنده من شأنه أن يبرز لنا

20- الرأي لأحمد كريمة، أستاذ الشريعة الإسلاميّة بجامعة الأزهر، ضمن: "القتل باسم الإسلام ..."، **اليوم السابع**، 04/7/2015. مستخرجة بتاريخ 2017/4/7 عبر الرابط:

http://www.youm7.com/story/2015/7/4/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%A8%D8

21- الرأي للباحث والكاتب الإسلامي محمَّد الدويك، في المرجع نفسه.

إلى أيّ حدّ يمكن أن ينحت هذا المسلك أفقاً تأويليّاً جديداً في إعادة فهم الفكرة الجهاديّة في الإسلام على نحو مخالف لمضامينها عند الحركات التي ترفع رايتها الآن.

حاول الشيخ القرضاوي في كتابه **الصحوة الإسلاميَّة من المراهقة إلى الرشد** الصادر في طبعته الأولى سنة 2002 أن يعيد النظر، ضمنيّاً، في تأويل المفسّرين والفقهاء القدامى للآيات التي تشرّع للجهاد وديمومته، وهو التفسير عينه الذي تعتمده الحركات الجهاديّة اليوم. وفي طليعة هذه الآيات ما تُعرف بـ«آية السيف»، الآية 29 من سورة التوبة، التي يقول في شأنها: «هذه الآية في قتال انعقدت أسبابه، بوقوف هؤلاء ضدّ الدعوة وصدّهم الدعاة أو قتلهم، أو تآمرهم على المسلمين، ومعاونتهم لأعدائهم المحاربين لهم. وقد نزلت بعد غزوة تبوك، التي وقعت مع دولة الروم البيزنطية».[22] ويقول القرضاوي أيضاً في اعتماد دليل الآيتين 65 و66 من سورة «الأنفال»: «هذا في قتال قام بالفعل أو انعقدت أسبابه».[23]

نلاحظ أنَّ القرضاوي يعتمد منطقاً غير أصولي في مناقشة الأدلة القرآنيّة التي تعتمدها الجماعات الإسلاميّة المقاتلة في التشريع لفكرة «ديمومة الجهاد»، فهو ينسف أوّلاً، في فهمه للآيات، القاعدة الأصوليّة الصلبة التي تقول إنَّ «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب». أمّا بالنسبة إلى السنَّة، فيعمد الشيخ القرضاوي إلى إضعاف الأحاديث التي تدعو صراحة للجهاد وتقول بديمومته، وفي مقدّمتها حديث «بعثت بالسيف بين يدي الساعة ....» الذي يقول في شأنه: «إنَّه ضعيف عند التحقيق».[24] كما يعمد إلى تكريس فهم مخصوص لبعض الأحاديث الأخرى بحيث يسحب البساط من تحت أقدام الجهاديين المعاصرين الذين يعتمدونها أدلة في تشريع جهادهم. وفي هذا السياق يأتي تأويله لحديث «من رأى منكم منكراً ....»، وفي شأنه يقول: «إنَّ المنكر الذي يجب تغييره بالقوّة: لا بدَّ أن يكون منكراً بيّناً ثابتاً، اتفق أئمة المسلمين على أنَّه منكر، وبدون ذلك يُفتح باب شرّ لا آخر له، فكلّ من يرى رأياً يريد أن يحمل الناس عليه».[25] ثمَّ إنَّ القرضاوي يشترط «ألَّا يخشى من أن يترتّب على إزالة المنكر بالقوَّة منكر أكبر منه؛ كأن يكون سبباً لفتنة تسفك فيها دماء الأبرياء وتنتهك الحرمات وتنتهب الأموال».[26]

ثم إنَّه يجعل، ثانياً، نصوص الحديث المتعلّقة بالطاعة مقدّمة على محكم آيات الجهاد القرآنيَّة، وإن بصورة ضمنية (تحت عنوان التخصيص والتقييد). فهو يحاجج منطق منظّري الحركات الجهاديّة في اعتماده النصوص القرآنيّة، قائلاً: «فقد غفل هؤلاء من جماعات العنف ـ عن أمر مهمّ، وهو أنَّ الذي ذكروه

22- يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلاميَّة من المراهقة إلى الرشد**، ط3 (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 303.

23- المرجع نفسه، ص 304.

24- المرجع نفسه، ص 306.

25- المرجع نفسه، ص 312.

26- المرجع نفسه، ص 315.

من النصوص، يدخل في باب العموميّات والمطلقات، التي خصّصتها أو قيّدتها نصوص أخرى، جاءت تأمر بالصبر على جور الأئمة، ومظالم الأمراء، وإن جاروا على حقوق الأفراد بأخذ المال، وضرب الظهر، ما لم يظهر منهم كفر بواح عندنا فيه من الله برهان. وما ذلك إلا للإبقاء على وحدة الأمّة واستقرار الدولة، والحرص على حقن الدماء، والخشية من أن تفتح أبواب فتن لا تسدّ، وأن تفتق فتوق يصعب رتقها».[27]

وإذ يبدو القرضاوي يخرج، نوعاً ما، عن صرامة المنهج الأصولي (تقييد مطلق النص القرآني، تضعيف أحاديث ثابتة الصحّة عند قدماء المحدّثين ومحدثيهم، تقديم السنَّة على القرآن ...)، فإنَّه لم يغادر مربّع هذا المنهج، وبقي ضمن هامش الحركة الذي اجترحه الفقه السلطاني القديم لتبرير استبداد الحكّام وما كان يعرف بـ«أمراء الاستيلاء». وبالفعل كان نقض القرضاوي للفكرة الجهاديّة عند الجهاديين المعاصرين اندراجاً في هذا الفقه السلطاني المشرّع للاستيلاء والاستبداد وإعادة إنتاج له. ففي نقده للجهاديين المعاصرين يقول القرضاوي: «نسي هؤلاء ما قاله فقهاؤنا من قديم: إنَّ التغلّب هو إحدى طرائق الوصول إلى السلطة، إذا استقرّ له الوضع ودان له الناس. وهذا ما فعله عبد الملك بن مروان، بعد انتصاره على ابن الزبير ـ رضي الله عنه ـ، وقد أقرّ الناس، ومنهم بعض الصحابة: مثل ابن عمر وأنس وغيرهما، حقناً للدماء ومنعاً للفتنة، وقد قيل: سلطان غشوم خير من فتنة تدوم».[28] وينتهي القرضاوي في الأخير إلى التماهي مع قول «جماهير أهل السنَّة ـ من الفقهاء والمحدّثين والمتكلّمين ـ: «لا ينعزل [الحاكم] بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويفه».[29] هكذا نكتشف أنَّ البديل من الفكرة الجهاديّة، في أفق المنظومة الأصوليّة، إنَّما هو فقه الطاعة والخضوع السلطاني الذي أضفى تاريخيّاً شرعيّة إمارة الاستيلاء في مقابل شرعيّة الخلافة/ دار الإسلام. وهو بديل أثبتت الثورات العربيّة الأخيرة بشكل قاطع أنَّه غير تاريخي.

وإذ نستحضر، في سياق هذه الورقة، بالذات «فقه القرضاوي» المناهض لفكر الحركات الجهاديّة، فذلك ليس فقط لأنّنا نستبين منه حدود مناهضة الفكرة الجهاديّة ونتائجها المدمّرة بالاستناد إلى خلفيّة المنهج الأصولي التقليدي عينه، من حيث إنَّ هذه المناهضة تعيد، في المطاف الأخير، إنتاج فقه الطاعة والخضوع للأنظمة المستبدّة. بل استحضرنا «فقه القرضاوي» كذلك لأنَّ فتاوى الرجل أصبحت منذ 2011 تنفخ، بشكل مباشر، في طاحونة هذا الفكر وتحرّض، بشكل فاعل، الشباب المسلم على الانخراط في هذه الحركات. ومن ثمّة، فإنَّ هذا الفقه يمثّل، بالنسبة إلينا، نموذجاً يكاد يكون «مثاليّاً»، في دلالة على الوجه الآخر من مناهضة الفكرة الجهاديّة بمنطق «لعبة» الأحكام الفقهيّة واعتماد «الأدلة الشرعيّة»، وهو وجه سهولة «التحوّل الدراماتيكي» في الأحكام و«التلاعب الدراماتيكي» بالأدلة. وهو «تلاعب» يمكن أن ينقل القائم به، في

27- المرجع نفسه، ص 308.

28- المرجع نفسه، ص ص 293 - 294.

29- المرجع نفسه، ص 324.

لمح البصر من «فقه الجهاد» المقام على شرعيّة النموذج المجتمعي السياسي الخلافة/ الأمّة الإسلاميّة/ دار الإسلام إلى «فقه الطاعة» المقام على شرعيّة النموذج المجتمعي السياسي لإمارة التغلّب، كما يمكن أن ينقله في الاتجاه المعاكس، أي من فقه الطاعة إلى فقه الجهاد، كما حدث مع القرضاوي منذ سنة 2011، إذ قام بتأويل الثورات العربيّة من جهة كونها تمثّل «نوعاً من أنواع الجهاد».[30]

وبعد أن كان القرضاوي يشترط إظهار «الكفر البواح» وعدم «إقامة الصلاة» للخروج على الحاكم والجهاد ضدّه، أي يشترط عمليّاً وجود الحاكم «العلماني المتطرّف الذي يجاهر بالعداوة لشريعة الإسلام ويسخر منها»[31]، نراه يرفع سقف هذه الشروط إلى مستوى غياب الحاكم الذي يطبّق «حكم الله». لقد تحوّل القرضاوي، في لمح البصر، من ناقض لفقه الجهاد وداعية إلى فقه الطاعة إلى حامل شرس على فقه الطاعة ومروّج نشط لفقه الجهاد، معتبراً أنَّ «ولي الأمر الذي لا يجوز الخروج عليه هو الذي اختاره الناس بحريّة وبرضا على أساس من التزام الإسلام، يؤمن بالله ورسوله ويحكّم كتاب الله وشرع الله عز وجل، فإذا خرج الناس على هذا الأمير أو هذا السلطان أو الرئيس، يكون هذا بغياً منهم، أمّا الذي يأتي رغم الناس، والناس لا يحبونه ولا يريدونه ولكن يفرض نفسه على الناس كمعظم هؤلاء الذين أصبحوا أمراء في البلاد العربيّة، رؤساء جمهوريات وهم ملوك وليسوا ملوكاً في الحقيقة، ولكن أصبحوا ملوكاً لأنَّهم أصبحوا مستمرّين، ثمّ لا يكفي هذا الاستمرار، فإنَّهم يريدون أن يظلّ هذا في أولادهم من بعدهم، كلهم، هذه الجمهوريات الخمس [تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية] كلها كانت تعمل على توريث هذا الحكم لأبنائهم وأصحابهم، فهؤلاء لم يلتزموا بالإسلام، هل بشار الأسد ملتزم بالإسلام؟ ملتزم بحزب البعث، الحزب الوحيد الذي يحكم الأمَّة لا التزام بالقرآن ولا بالسنَّة، ما فيش في الدستور السوري كلمة قرآن ولا كلمة سنّة ولا كلمة شريعة، هذه كلها مرفوضة».[32]

وقد أصبح القرضاوي، منذ سنة 2011، «ثائراً»، بصورة ضمنيّة، على مضامين الأحاديث النبويّة الصحيحة التي كان يعتمدها، قبل ذلك، في نقض خطاب الحركات الجهاديّة. إذ أصبح يقول: «كما جاء في حديث إنَّما الطاعة في المعروف، والقرآن يقول للنبي عليه وسلم: (ولا يعصينك في معروف)، فمن أمر بغير المعروف لا يطاع، وهؤلاء أوامرهم بمعصية الله للخروج عن الشرع ما فيش فيها أمر بتحكيم كتاب الله أو

30- «الثورة فتنة أم رحمة»، حلقة من برنامج **الشريعة والحياة** بثت على قناة **الجزيرة**، نصها مستخرج 2017/4/20 عبر الرابط:

http://www.aljazeera.net/programs/religionandlife/201115/9//%D8%A7%D984%%D8%AB%D988%%D8%B1%D8%A9-%D981%%D8%AA%D986%%D8%A9-%D8%A3%D985-%%D8%B1%D8%AD%D985%%D8%A9

31- القرضاوي، **الصحوة الإسلاميّة**، ص 326.

32- «الثورة فتنة أم رحمة».

بتحكيم سنة رسول الله، أو بتحكيم شرع الله، فليسوا ممَّن تجب طاعتهم باستمرار كما هو شأن الحاكم الشرعي الحقيقي الملتزم بما أمر الله والمنتهي عن ما نهى الله، والمحلّ ما أحلّ الله والمحرّم ما حرّم الله».[33]

لقد أصبح الجهاد من حيث هو تغيير للمنكر باليدّ في حكم الواجب المطلق بعد أن كان مشروطاً بألّا يؤدي إلى «منكر أكبر منه» (فتنة تسفك فيها دماء الأبرياء وتنتهك الحرمات وتنتهب الأموال). وقد أصبح القرضاوي يقول: «النبي عليه الصلاة والسلام قال عن هؤلاء الظلمة المفسدين في الأرض الجبّارين المستكبرين، قال: من جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبّة خردل، لا بدّ لكل إنسان أن يجاهدهم بما يستطيع». ويضيف القرضاوي قائلاً: «على الشعوب كلها أن تقاتلهم بكلّ ما تقدر عليه، هذا واجب الأمَّة».[34] على هذا النحو يظهر النموذج الاجتماعي السياسي لـ«الأمّة المسلمة» القاع الثاوي في فقه الجهاد كما غدا يروّج له القرضاوي منذ 2011.[35] صحيح أنَّ منطق «جهاد الأمَّة» يتباين اليوم، إلى حدّ ما، مع منطق جهاد داعش، لكنَّ هذا التباين يبقى، في المطاف الأخير، كمّيّاً وليس نوعيّاً، وأساسه رفض «علماء الأمَّة»، من أمثال القرضاوي، لـ«غلو» داعش و«تنطعها» في إعلان خلافة لم يحن وقتها.[36]ولكن، في الحالتين، يتمّ تغليب نموذج الجماعة الدينيّة والانتماء الديني على نموذج الدولة الحديثة والانتماء إليها. فبدون قاعدة ذاك النموذج السياسي الاجتماعي للتقسيم الديني للعالم لم يكن بمقدور القرضاوي أن يطلق، في زيارته إلى تونس في ماي (مايو/ أيار 2011)، «الدعوة إلى الجهاد مستشهداً بإحدى آيات سورة الحجّ ليخلص للقول: إنَّ الجهاد واجب على كلّ مسلم، مضيفاً: إنَّ ذلك يدخل في إطار فعل الخير الذي هو محمول على أبناء الأمَّة (...)، مؤكداً أنَّ انتماءنا لأمَّة الإسلام يوجب علينا نصرة أصحاب الحق».[37]

تؤكّد تجربة القرضاوي، في تقديرنا، أنّه من العبث المراهنة على الجدال الفقهي التقليدي بشأن أدلة الجهاد اليوم. وذلك ليس فقط لأنَّ هذه التجربة تبيّن إلى أيّ حدّ تبدو الحدود هشّة بين دعاة العمل الجهادي وممارسيه الذين يحوّلون البلدان العربيّة إلى «دار حرب» ومناهضيه الذين يحرّمون القتال وسفك الدماء

---

33- المرجع نفسه.

34- انظر: "الله أكبر، القرضاوي يعلن الجهاد في سوريا فرض عين"، شريط فيديو على **اليوتيوب** مشاهد بتاريخ 17/4/2017، الرابط: https:// www.youtube.com/watch?v=g2LxmoMV20M

35- يمثّل مؤتمر "موقف علماء الأمَّة من الأحداث في سورية" الذي عقد في مصر في شهر جوان (حزيران/يونيو) 2013 مثالاً دالاً لا على اقتران فكرة الجهاد بنموذج "الأمة المسلمة" باعتبارها متخيّلاً سياسياً اجتماعياً فحسب، بل يدلّ كذلك على اقترانها بالصراع الطائفي المذهبي الديني الذي التبس بها تاريخيًّا. ذاك ما أفصحت عنه التوصيتان الأولى والثانية من المؤتمر: "أولاً: وجوب الجهاد لنصرة أخواننا في سورية بالنفس والمال والسلاح وكلّ أنواع الجهاد. ثانيًا: اعتبار أنَّ ما يجري في أرض الشام من حزب الله وإيران وروسيا والصين وغيرهم من المعاونين لبشار بأنَّه إعلان حرب على الإسلام والمسلمين». انظر بيان المؤتمر مثلاً على الرابط:

*islammemo.cc/akhbar/arab/2013/06/13/174087.html*

36- انظر مثلاً: "رأي الشيخ يوسف القرضاوي في داعش وخليفتها"، شريط فيديو على **اليوتيوب** مشاهد بتاريخ 17/5/2017، الرابط:؛ https:// www.youtube.com/watch?v=L_4SXTYl4ME

37- "زيارة القرضاوي لمدينتي سوسة والقيروان، كلمة السرّ: الجهاد"، **المغرب** (يومية تونسيّة مستقلة)، 06/5/2012.

فيها، بل كذلك، وهذا الأهم، لأنَّ جدال الأدلة ليس، في حقيقة الأمر، جدالاً حول شرعيّة الفعل القتالي، في حدّ ذاته، كما يبدو في الظاهر، بل هو جدال حول نموذجين اجتماعيين سياسيين تعايشا تاريخيّاً في الفقه الإسلامي الكلاسيكي: نموذج الخلافة/ دار الإسلام (الأمّة الإسلاميّة)، ونموذج إمارة الاستيلاء والتغلّب، وكلاهما لم يعودا صالحين لوقتنا.

## الدولة الحديثة والنظام الدولتي الحديث مناط الرهان التأويلي: أفكار أوليَّة في بديل «فقه الدولة الحديثة»:

استناداً إلى تحليلاتنا أعلاه، نستطيع التأكيد على أنَّ المسالك التأويليّة الكلاسيكيّة التي يعتمدها الإسلامي الراهن لا تستطيع أن تفتح أفقاً جديداً لتطوُّر الفكرة الجهاديّة في الإسلام، ولا هي قادرة على استثمار كلّ إمكانات اللحظة التاريخيّة التي يمثّلها منعطف التجربة الداعشيّة التي تمثّل التجسّم العياني للخلافة/ دار الإسلام في التاريخ الشاهد. إنَّ الفكرة الجهاديّة في الإسلام وتأويلها وإعادة تأويلها إنَّما هي مسائل تتعلّق بمتخيّل النموذج المجتمعي السياسي الذي يشكّل القاعدة الخلفيّة لأيّ فقه في الجهاد. والفكرة الجهاديّة عند الحركات الإسلاميّة المقاتلة ترتكز على عمق المتخيّل الاجتماعي السياسي الذي هو التصوُّر الإمبراطوري الديني، أي التصوّر ما قبل النظام الدولتي الحديث في تقسيم العالم. لذلك فإنَّ «الكلام الإصلاحي» المبني على القول المجرّد إنَّ حقيقة الإسلام المعتدل الوسطي المتسامح مفارقة لأفكار وممارسات الجهاديين المغالية والمتطرّفة والمتعصّبة لا يمكن أن يكون بديلاً من الفكرة الجهاديّة السائدة، لأنَّه لا يرتكز على متخيّل لنموذج مجتمعي سياسي متعيّن. كما أنَّ هذا البديل لا يمكن أن يتولّد اليوم من داخل الأفق الأصولي ومنهج التعامل المجرّد مع الأدلة النصيّة (القرآن والسنَّة) أو الأدلة التاريخيّة السِيّريّة (سيرة الرسول وصحابته). إنَّ هذا المنحى التأويلي كما تدلّ تجربة القرضاوي يجعلنا أمام خيارين: إمّا فقه الطاعة والخنوع للحاكم المتغلّب المستبطن لنموذج إمارة الاستيلاء، أو فقه الجهاد المستبطن لنموذج أمَّة الإسلام أو دار الإسلام أو الخلافة في مقابل أمَّة الكفر أو دار حرب أو الطاغوت.

واضح أنَّه بعد تجربة الثورات العربيّة وتجربة داعش أنَّ البديل المفتش عنه غير هذين البديلين، حتى عند التيارات الإسلاميَّة التي انخرطت في مسار التحوُّل الديمقراطي، مثل حركة النهضة في تونس التي وجدت نفسها، مع منعطف 2013 تقريباً، في مواجهة مباشرة مع الحركات الجهاديّة التي اتخذت من تونس «دار حرب»، أي مسرحاً للعمليات القتاليّة، بغية تحويلها إلى «دار إسلام» أو جزء من «دار الإسلام». لقد وجدت حركة النهضة نفسها في مواجهة مباشرة مع هذه الحركات لا باعتبارها جزءاً من المكوّن الوطني التونسي فحسب، بل باعتبارها أيضاً أنَّها تقف وإيّاها على أرضيّة مرجعيّة الإسلام نفسها. ومع بداية تصاعد

الحراك الجهادي الدموي في تونس، صرّح الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة قائلاً: «لا مبرّر للعنف في تونس ولا مكان للجهاد في أراضينا إلا جهاد التنمية والديمقراطيّة بالوسائل السلميَّة».[38]

يفيد هذا القول، في تقديرنا، أنَّ القاعدة الصلبة التي يمكن أن تتطوّر على أساسها الفكرة الاجتهاديّة في الفكر الإسلامي الراهن والمستقبلي إنّما هي حسم مسألة البديل المجتمعي السياسي والخروج من دائرة الجدال المعتمد على مفاهيم مطلقة وفضفاضة غير متعيّنة في نماذج مجتمعيّة وسياسيّة متجسّمة تاريخيّاً، مثل «حقيقة الإسلام» و«روح الإسلام» و«مقاصد الإسلام». فأن يغدو الجهاد محمولاً على بذل الجهد والتضحية في سبيل الديمقراطيّة والتنمية فذاك غير ممكن، في تقديرنا، خارج بنية فقهيّة إسلاميّة جديدة تبني شرعيّة الدولة الوطنيّة الحديثة باعتبارها دولة حريَّات وحقوق حديثة يتمتّع فيها المواطنون المتساوون في هذه الدولة، فأن نوصّف الدول العربيّة الحديثة بكونها محكومة بأنظمة مستبدّة تنتهك الحريات والحقوق، فذلك يختلف تماماً عن توصيفها بأنَّها لا تطبّق شرع الله. صحيح أنَّه يمكن تأويل أنَّ شرع الله، أو بالأحرى مقاصد شرع الله، تطابق مضامين هذه الحقوق، لكن لا بدَّ من التنصيص على هذه المضامين وتسميتها بمسمَّياتها باعتبارها قيماً كونيّة، حتى لا تكون عرضة للالتباس. فعلى قاعدة هذه القيَم الكونيّة التي باتت ملتبسة بمفهوم الدولة الحديثة تتقوضّ، في الوقت نفسه، شرعيّة مقولة إنَّ الدول العربيّة الحديثة هي إمارات استيلاء وتغلّب، ومقولة إنَّ هذه الدول هي دار حرب. فنخرج من ثنائيّة: إمّا الطاعة والخضوع خشية الفتنة، وإمَّا الجهاد بغية إحلال دار الإسلام محلّ دار الحرب، على نحو ما كرّسته التجربة الداعشيّة.

إنَّ الفكرة الجهاديّة في الإسلام لا يمكن أن تتخذ مضامين وتأويلات جديدة بدون إعادة بنائها على قاعدة نموذج مجتمعي سياسي جديد هو نموذج الدولة المواطنيّة الحديثة. فعلى هذه القاعدة يمكن أن تتخذ الفكرة الجهاديّة المضامين التالية:

- أن تكون ضدّ الأنظمة لا ضدّ الشعوب، لا يمكن أن تستهدف الشعوب لأنَّها أصلاً تدافع عن حق الشعوب.

- أن تكون سلميّة ومدنيّة، لأنَّ مقصدها هو تحويل الدولة من دولة استبداد إلى دولة حقوق، والعمل القتالي أثبت أنَّه لا يحوّل الدولة على هذا النحو؛ فهو إمّا يقوّي الاستبداد أو ينسف وجود الدولة من أساسه.

- أن يكون من ينهض به هم الناس المنتسبون إلى الدولة نفسها، باعتبارهم مواطنين لهم حقوق مترتبة عن هذا الانتساب، لا باعتبارهم مسلمين عليهم واجب الجهاد في دار الحرب أينما كانت، أو واجب الدفاع عن الإسلام والمسلمين في أيّ مكان.

38- "الغنوشي في ندوة صحفيّة؛ حان الوقت للقضاء على الإرهابيين، ولا مكان في تونس للتطرُّف"، **الفجر**، 10 ماي 2013.

- أن يكون أفقه شريعة الحقوق والحريات التي تجانس منطق الدولة الحديثة لا شريعة التعزير والعقوبات التي تجانس منطق الإمبراطوريّة الدينيّة.

إنَّ أي تطوّر جديد في الفكرة الجهاديّة الإسلاميّة لا يمكن أن يتمّ خارج ما يمكن تسميته بـ«فقه الدولة المواطنيّة الحديثة»، فهل يقدر المنطق الأصولي التقليدي، ومن ضمنه المنطق المقاصدي التقليدي، أن يؤسّس لفقه مثل هذا، وهو الذي لم يوفّر لنا تاريخيًّا، كما لا يوفّر لنا في الوقت الحالي، غير بديلي فقه إمارة التغلّب وفقه دار الحرب ودار الإسلام؟

## قائمة المراجع

### كتب


- بن خلدون عبد الرحمن، **المقدّمة**، بيروت، دار الجيل، د. ت.
- الشطّي إسماعيل، **الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة**، بيروت، منشورات ضفاف، 2013.
- العروي عبد الله، **مفهوم العقل**، بيروت/ الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1996.
- عطوان عبد الباري، **الدولة الإسلاميّة الجذور، التوحّش، المستقبل**، بيروت، دار الساقي 2015.
- القرضاوي يوسف، **الصحوة الإسلاميّة من المراهقة إلى الرشد**، القاهرة، دار الشروق، 2008.
- قطب سيّد، **معالم في الطريق**، القاهرة، دار الشروق، د. ت.
- الماوردي أبو الحسن، **كتاب الأحكام السلطانيّة**، بيروت، دار الفكر، د. ت.


### مقالات ووثائق إلكترونيّة مكتوبة


- أحمد رفعت السيد، «الحلقة الثالثة، داعش والتكفير: الرؤية الإسلاميَّة الصحيحة لرفض غلو داعش»، مستخرجة بتاريخ 2017/4/10 عبر الرابط:

http://elbadil.com/2014/11/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9

- الحبيّب سهيل، «الجهاد ضدّ الوطن: اعتبار البلدان العربية دار حرب في إيديولوجيا الحركات الجهادية»، **مؤسسة مؤمنون بلا حدود**، على الرابط:

http//:www.mominoun.com/articles%/D8%A7%D984%%D8%AC%D987%%D8%A7%D8%AF%-D8%B6

- «الثورة فتنة أم رحمة» حلقة من برنامج **الشريعة والحياة** بثت على قناة **الجزيرة** نصها مستخرج 2017/4/20 عبر الرابط:

http//:www.aljazeera.net/programs/religionandlife%/15/9/2011/D8%A7%D984%%D8%AB%D988%%D8%B1%D8%A9%-D981%%D8%AA%D986%%D8%A9%-D8%A3%D9-85%%D8%B1%D8%AD%D985%%D8%A9

- سلوم عبد الحميد، «لا تخلطوا بين داعش والإسلام، ولا بين الإسلام والسياسة، وتخدموا كارِهيْ الإسلام». مستخرجة بتاريخ 2017/4/7 عبر الرابط:

http://syria-news.com/dayin/mosah/printpage.php?id=11402

- الفتحي حمزة بن فايع، «داعش وتشويه الإسلام»، مستخرجة بتاريخ 2017/4/7 عبر الرابط:

http://www.saaid.net/Doat/hamza/15.htm

- «القتل باسم الإسلام»، **اليوم السابع**، 04/7/2015. مستخرجة بتاريخ 2017/4/7 عبر الرابط:

http://www.youm7.com/story/2015/7/4/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%A8%D8

● «موقف علماء الأمّة من الأحداث في سورية»، مستخرجة بتاريخ 2017/4/7 عبر الرابط: islammemo.cc/akhbar/arab/2013/06/13/174087.html

**وثائق إلكترونية سمعيّة بصريّة**

● «الله أكبر، القرضاوي يعلن الجهاد في سورية فرض عين»، شريط فيديو على **اليوتيب** مشاهد بتاريخ 17/4/2017، الرابط:

https//:www.youtube.com/watch?v=g2LxmoMV20M

● «رأي الشيخ يوسف القرضاوي في داعش وخليفتها»، شريط فيديو على **اليوتيوب** مشاهد بتاريخ 17/5/2017، الرابط:

https//:www.youtube.com/watch?v=L4_SXTYl4ME

**وثائق صحفيّة ورقيّة:**

● «زيارة القرضاوي لمدينتي سوسة والقيروان، كلمة السرّ: الجهاد»، **المغرب** (يوميّة تونسيّة مستقلة)، 06/5/2012.

● «الغنوشي في ندوة صحفيّة؛ حان الوقت للقضاء على الإرهابيين ولا مكان في تونس للتطرف»، **الفجر** (أسبوعيّة تونسيَّة تصدر عن حركة النهضة)، 10 ماي 2013.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

**info@mominoun.com**

**www.mominoun.com**

All rights reserved © 2018

جميع الحقوق محفوظة © 2018